الثورة
www.althawranews.net
الأربعاء :14 ربيع أول 1435هـ - 15 يناير 2014م -العدد 17954
Wednesday : 14 Rabea Awal 1435 - 15 January 2014 - Issue No. 17954

تونس تحتفل بالذكرى الثالثة للثورة

المرزوقي: إفشلنا انقلاباً على الشرعية ولن نسلم السلطة إلا لرئيس منتخب

تونس/ وكالات

أكد الرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي إنه تم إفشال انقلاب على الشرعية في بلاده،وموضحا أنه لن يسلم السلطة إلا إلى رئيس منتخب من الشعب.

ولم يحدد المرزوقي في كلمة بثها التلفزيون الرسمي التونسي الليلة قبل الماضية بمناسبة الذكرى الثالثة لسقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي طبيعة هذا الانقلاب ومن نفذه،واكتفى بالقول إن بلاده استطاعت الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى تماسك الدولة.

وأضاف أنه "لن يسلم الرئاسة التونسية إلا إلى رئيس منتخب من الشعب التونسي بطريقة نزيهة وشفافة"،لافتا في نفس الوقت إلى أن الإرهاب "فشل أيضا في زعزعة أمن واستقرار البلاد".

واعتبر في كلمته أن تونس "أصبحت على المسار الصحيح"،ودعا إلى ضرورة الإسراع في إنجاز الإستحقاقات الإنتخابية المرتقبة لإنجاح المسار الإنتقالي في بلاده الذي تميز بـ"معجزة" نجاح الحوار الوطني في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين"،على حد تعبيره.

وأشار الرئيس التونسي المؤقت،إلى أن تونس "أثبتت صلابتها ومتانتها رغم كل المصاعب"، وقال إنها ستصل إلى تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها الثورة،باعتبار أن الفترة المقبلة ستنطلق بإعلان الدستور الجديد وإنجاز انتخابات رئاسية وتشريعية في اقرب الآجال. واحتفلت تونس أمس بالذكرى الثالثة لسقوط نظام بن علي، حيث حددت الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية العديد من التظاهرات بهذه المناسبة.

واحتفلت تونس أمس بالذكرى الثالثة لثورتها التي كانت بمثابة شرارة أشعلت "الربيع العربي" لكن المصادقة على الدستور التي كانت متوقعة في هذا التاريخ ما زالت متعثرة بسبب خلافات سياسية. وشارك القادة التونسيون صباح أمس في وقفة أمام رفع العلم في ساحة القصبة في قلب تونس العتيقة حيث مقر الحكومة.

ولا يزال ثلث المواد المئة والخمسين في مشروع الدستور لم يبت فيها بعد 12 يوما من النقاشات ورفض بعض البنود الأساسية خلال الأيام الأخيرة في أجواء صاخبة في المجلس التأسيسي.

وفضلا عن المواد التي تحدد شروط انتخاب رئيس الدولة ودور رئيس

الحكومة رفض المجلس الوطني التأسيسي بعد نقاش تخللته شجار بين بعض النواب، بندا أساسيا يحدد دور السلطة التنفيذية في تعيين القضاة ويتعين التفاوض الآن على صيغة وسط.

وفي هذه الأثناء تنتظر تونس، بحلول نهاية الأسبوع تشكيل حكومة مستقلين برئاسة مهدي جمعة المدعو إلى قيادة البلاد حتى الانتخابات خلال 2014.

وقد اختير مهدي جمعة رسميا الجمعة رئيس للوزراء اثر مباحثات طويلة وشاقة تهدف إلى إخراج تونس من أزمة سياسية عميقة تتخبط فيها منذ اغتيال النائب المعارض محمد البراهمي في يوليو في عملية نسبت إلى التيار الإسلامي المسلح.

وجاء هذا التعيين اثر استقالة حركة النهضة من رئاسة الوزراء رغم أنها فازت بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011م لكن السنتين اللتين قضتهما في الحكم تخللتهما أزمات سياسية واجتماعية وتنامت خلالها المجموعات الإسلامية المسلحة.

وفي خطاب متلفز ألقاه مساء الاثنين أقر الرئيس المرزوقي، حليف النهضة، بأن القادة لم يستجيبوا للتطلعات التي فجرت الثورة التي بدأت في ديسمبر 2010م.

وقال "إن مسؤوليتنا تجاه الشهداء تحتم علينا الإقرار بان البلاد ما زالت بعد ثلاث سنوات من انتصار الثورة بعيدة كل البعد عن تحقيق جملة الأهداف التي ضحى من اجلها شهداء الثورة وجرحاها".

لكنه أضاف أن "من حق تونس أن تفتخر بأنها تمكنت من تحقيق معجزة فشلت في تحقيقها الدول التي مرت بتجربة الانتقال بالمحافظة طيلة ثلاث سنوات صعبة على الديمقراطية والنمط الحداثي للتونسيين وعلى الأمن".

وأوضح إن "تونس تمكنت من المحافظة على تماسك الدولة رغم الدعوات التي وجهها البعض إلى الجيش للانقلاب على الشرعية وسعيهم للاستيلاء على المجلس الوطني التأسيسي".

وقد شهد الأسبوع الماضي مجددا سلسلة من التظاهرات التي تحولت إلى أعمال عنف احتجاجا على الفقر والبطالة اللذين كانا مفجرا الثورة. واختلفت الصحف التونسية بين التفاؤل والتشاؤم في تقييم الحصيلة.

وفي سياق متصل، دشنّ وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدّو، أمس ساحة "الشهداء الأمنيين" وسط العاصمة تونس، بمناسبة الذكرى الثالثة لثورة 14 يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي.

وضمّت الساحة الواقعة قرب مقرّ وزارة الداخلية التونسية بشارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة تونس نصباً تذكارياً نقشت عليه أسماء قتلى القوى الأمنية الذين سقطوا في حوادث متفرقة، منذ 3 سنوات.

وسقط 29 عنصراً أمنياً، بحسب إحصاءات رسمية، منذ 14 2011، في أعمال عنف رافقت الثورة التي اندلعت بنفس التاريخ إضافة إلى التصدي لهجمات مسلحين غربي البلاد.

وفي كلمة مقتضبة وجهها لأسر "الشهداء الأمنيين"، عقب التدشين، طالب بن جدّو، المجلس التأسيسي بضرورة الإسراع في المصادقة على قانون يتعلق بتنظيم استعمال القوّة الأمنية في مجابهة ما أسماها "أعمال العنف والتخريب" التي تطال البلاد.

وتعهّد بإقرار التعويضات لعائلات "الشهداء الأمنيين الذين سقطوا في سبيل الدفاع عن الوطن والتصدّي للإرهابيين"، لم يبيّن طبيعتها.

جول يبدأ تسويق نفسه لخلافة اردوغان

اسطنبول/ وكالات

بدأ الرئيس التركي عبدالله جول لقاءات مع عدد من قادة المعارضة لامتصاص غضبهم من القرارات الارتجالية لأردوغان بعد فضائح الفساد المتتالية، وبينها مشروع قانون مثير للجدل يرمي إلى تعزيز السيطرة السياسية على القضاة.

وعقد جول لقاءات منفصلة مع كل من زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو وزعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي واحد قادة حزب السلام والديموقراطية (المناصر للأكراد) صلاح الدين دميرتاش، بحسب قناة أن تي في الإخبارية.

ويسعى رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان إلى الحصول على الموافقة على مشروع قانون يزيد من سيطرة الحكومة على تعيين القضاة والمدعين.

ووفقاً للمراقبين فإن جول عمل على التهدئة مع المعارضين واصفا ما أقدم عليه أردوغان بأنه خطوات متسرعة ولا تلزم الدولة، في إشارة إلى أنه ممثل الدولة وحزب العدالة والتنمية الذي بدأ يفكر في الاستعاضة عن أردوغان.

ووصف المراقبون خطوات جول بأنها ذكية وهادئة لتسويق نفسه بنقد أخطاء أردوغان وتقديم نفسه كبديل.

ومنذ أن بدأ البرلمان التركي في مناقشة مشروع القانون الجمعة، التقى جول رئيس البرلمان ووزيري العدل والداخلية، ونائب رئيس الوزراء

في القصر الرئاسي في أنقرة، ما يعني أن جول يتحرك في كل اتجاه لاستثمار الأزمة كما يقول المراقبون.

وكشفت التوترات المتصاعدة في تركيا عن المنافسة بين أردوغان وجول قبل الانتخابات الرئاسية في أغسطس القادم.

ويتوقع أن يعاد انتخاب جول أو أن يتم اختياره رئيسا للوزراء في حال أصبح أردوغان رئيسا. وتبنى جول حتى الآن نهجا تصالحيا حيال الأزمة وأعرب عن تأييده لاستقلال القضاء.

ويرجح المعلقون أن يعترض الرئيس على مشروع قرار أردوغان. ولكن ونظرا إلى عدم رغبته في مواجهة أردوغان علنا، يعقد جول اجتماعات لتسوية الخلافات إلى حين عرض مشروع القانون عليه.

واعتبرت المعارضة ونقابة المحامين الأتراك والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين، مشروع القانون غير دستوري، وهو يرمي إلى منح الكلمة الفصل في تعيين القضاة لوزير العدل.

وتأتي هذه المبادرة فيما لا يزال مشروع قانون الإصلاح القضائي المدعوم من حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان قيد النقاش في لجنة العدل في البرلمان.

واعتبرت مساعي أردوغان محاولة لوقف التحقيق الواسع في قضايا الفساد الذي أدى إلى اعتقال العديد من حلفاء أردوغان في قطاع الأعمال إضافة إلى أبناء وزراء سابقين.

وأعربت واشنطن والاتحاد الأوروبي عن قلقهما البالغ بشأن مساعي أردوغان.

وقال مفوض توسعة الاتحاد الأوروبي ستيفان فيول في رسالة على تويتر: "لقد طلبت من السلطات مراجعة التعديلات المتعلقة بالقانون قبل تبنيها لضمان انسجامها مع مبادئ قوانين الاتحاد الأوروبي".

وأمر أردوغان بإقالة مئات من مسؤولي الشرطة المشاركين في عملية التحقيق وأعاد تشكيل حكومته بعد أن أجبر عددا من وزراء على الاستقالة.

وقال زعيم حزب الشعب كمال كيليتشدار عقب اجتماعه مع جول "قدمنا للرئيس شرطين مسبقين، الأول هو أنه يجب سحب مشروع القانون. والثاني هو أن السلطة السياسية يجب أن لا تعيق التحقيق في الفساد".

ويشتبه أردوغان في وجود الكثير من عناصر جمعية الداعية التركي فتح الله كولن الذي دخل معه في حرب مفتوحة، في صفوف الشرطة والقضاء، ويتهمها بالتلاعب بالتحقيق من أجل إسقاطه.

الأمم المتحدة تقيم انتهاكات حقوق الإنسان بجنوب السودان

نيويورك/وكالات

يقوم مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ايفان سيمونيفيتش، اليوم بزيارة لدولة جنوب السودان لإجراء تقييم لحالة حقوق الإنسان في البلاد وتأثير القتال الأخير عليها وتحديد مجالات تحسين أوضاع السكان المدنيين المتضررين.

وسيلتقي، خلال زيارته التي تستمر لمدة أربعة أيام كبار المسؤولين الحكوميين ومسؤولي الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبعض المتضررين من أحداث العنف الأخيرة حيث ستشمل زيارته بالإضافة الى العاصمة جوبا كلاً من ملكال وبنتيو وإن استطاع سيزور مدينة بور التي وقعت في يد المتمردين أخيراً.

وكانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، قد أعربت أخيراً عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحدث يوميا في جنوب السودان، كما أعربت عن قلقها البالغ ازاء سلامة أولئك الذين تم القبض عليهم بما في ذلك مئات المدنيين الذين كانوا قد اعتقلوا ويتم احتجازهم في أماكن مجهولة.

محادثات بروكسل المرتقبة

تسوية نهائية لملف إيران النووي في فبراير القادم

بروكسل/ وكالات

رجح مصدر دبلوماسي أن تستأنف القوى العالمية وإيران المحادثات بشأن تسوية نهائية للخلاف بشأن طموحاتها النووية في فبراير القادم عقب بدء تنفيذ اتفاق مؤقت مدته ستة أشهر للحد من أنشطتها النووية.

وإذا نجحت الجولة القادمة من المفاوضات فإنها قد تدرأ خطر خروج مشاعر انعدام الثقة الباقية عن السيطرة وتتحول الى حرب أوسع في الشرق الأوسط بسبب برنامج طهران النووي.

وسوف تواجه المحادثات التي تقودها مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون التحدي المتمثل في تحديد نطاق الأنشطة النووية الإيرانية المسموح به بما يهدىء المخاوف الغربية من احتمال أن يؤدي برنامجها الى تصنيع سلاح نووي.

وفي المقابل تريد ايران من الحكومات في الولايات المتحدة وأوروبا رفع عقوبات اقتصادية مؤلمة.

وذكر المصدر ان الاجتماع الأول في المرحلة الجديدة من الجهود الدبلوماسية بين إيران والقوى العالمية الست الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والمانيا سيضم أشتون ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وحسب المصدر "لن يعقد في يناير بسبب العام الصيني الجديد لكن من المرجح جدا جدا أن يعقد في فبراير."

ويعقد دبلوماسيون كبار من الدول السبع والاتحاد الأوروبي محادثات قبل الاجتماع لإعداد جدول الأعمال. وأعلنت آشتون عن عزمها الذهاب إلى طهران الأسابيع القادمة للإعدد لمزيد من المحادثات.

وذكر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مطلع الأسبوع إنه "لا تساوره أوهام" في أن التوصل إلى اتفاق شامل مع إيران سيكون صعبا.

وعبرت حكومته عن قلقها من انباء تفيد أن إيران وروسيا تتفاوضان بشأن صفقة لمبادلة النفط بالسلع في معاملات قيمتها 1.5 مليون دولار شهريا وهي صفقة قال البيت الأبيض إنها قد تؤدي إلى فرض عقوبات أمريكية.

وكانت مصادر روسية وإيرانية قريبة من مفاوضات المقايضة قالت انه يجري مناقشة التفاصيل النهائية لصفقة مقايضة ستشتري بموجبها روسيا ما يصل إلى 500 ألف برميل يوميا من الخام الإيراني مقابل معدات وسلع روسية.

وحسب كيتلين هايدن المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي للبيت الأبيض لرويترز "نشعر بالقلق من هذه الأنباء وعبر وزير (الخارجية جون) كيري بشكل مباشر عن قلقه لوزير الخارجية سيرجي لافروف."

وأضافت قولها "وإذا صحت الأنباء فإن مثل هذه الصفقة ستثير بواعث قلق خطيرة لأنها ستتعارض مع شروط اتفاق مجموعة خمسة زائد واحد مع إيران وقد تؤدي إلى فرض عقوبات أمريكية."

وتقول ايران ان برنامجها للطاقة النووية يهدف الى توليد الكهرباء والاستخدام في الأغراض المدنية الاخرى وان كانت محاولات ايران السابقة لإخفاء نشاطها النووي عن مفتشي الأمم المتحدة قد أثارت القلق.

ويقضي الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في 24 من نوفمبر بتجميد أكثر أنشطة إيران النووية حساسية وهي تخصيب اليورانيوم لمستويات مرتفعة في مقابل تخفيف قيمته 7 مليارات دولار من العقوبات المفروضة عليها.

وأعلنت ايران والقوى الست مطلع الأسبوع إن الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ في 20 من يناير شريطة أن تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن طهران تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

ويبدو أن الاتفاق المبدئي أوقف الاتجاه نحو حرب إقليمية رفضت الولايات المتحدة وإسرائيل فيها أن تستبعدا احتمال اتخاذ عمل عسكري لضرب المواقع النووية الإيرانية إذا لم يمكن حل المسألة بالسبل الدبلوماسية.

وفي تصريح يبرز الصعوبات التي تنطوي عليها المحادثات الجديدة ذكر ظريف إن الاتفاق المؤقت "بداية طريق طويل وصعب."

وأضاف في مؤتمر صحفي خلال زيارة للبنان "هناك نقص خطير جدا في الثقة في ايران تجاه الغرب. شعبنا يعتقد أنه تم التعامل مع برنامجنا النووي السلمي بطريقة لا أساس لها على الإطلاق."

وذكر مسؤولون روس إنه من المقرر أن يجتمع ظريف مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو في وقت لاحق من الأسبوع الحالي.

واصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا يوم الاثنين الماضي ترحب فيه بقرار القوى الست وايران تحديد يوم 20 من يناير لتنفيذ الاتفاق المؤقت.

وذكرت "نأمل أن يؤدي النجاح في تنفيذ المرحلة الأولية في تهيئة الظروف اللازمة للتوصل لاتفاقات أبعد من ذلك تسفر عن تسوية شاملة ونهائية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني."

وفي واشنطن حث الرئيس الأمريكي باراك أوباما الكونجرس على مقاومة الميل إلى فرض عقوبات جديدة على إيران وإنه ينبغي للمشرعين بدلا من ذلك أن يتيحوا الفرصة للجهود الدبلوماسية والمساعي السلمية لتؤتي ثمارها.

ويحبذ كثير من المشرعين في مجلس الشيوخ فرض عقوبات جديدة على إيران بسبب برنامجها النووي وهي خطوة يخشى البيت الأبيض أن تفسد الجهود الدبلوماسية مع طهران التي أدت في الآونة الأخيرة إلى اتفاق مؤقت.

وأثار أوباما المسألة بنفسه في حديثه مع الصحفيين أثناء ظهور في البيت الأبيض مع رئيس الوزراء الأسباني ماريانو راخوي.

وحسب أوباما إن الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بين إيران والقوى العالمية ومنها الولايات المتحدة سيكون صعبا وينطوي على تحديات.

وأضاف "ما أفضله هو مساعي السلام والدبلوماسية ولهذا بعثت برسالة إلى الكونجرس مفادها أن الوقت ليس مناسبا الآن لكي نفرض عقوبات جديدة. وينبغي لنا الآن إتاحة الفرصة للدبلوماسيين والخبراء الفنيين لأداء عملهم."

وتابع إنه إذا التزمت طهران بالاتفاق المؤقت "فلا يساورني شك في أنه قد يتيح فرصا مذهلة لإيران وشعبها."

واستدرك بقوله إنهم إذا رفضوا "فإننا سنكون في وضع يتيح لنا الرجوع عن أي اتفاق مؤقت وفرض ضغوط إضافية لضمان ألا تحصل إيران على سلاح نووي."

وأشار أوباما إلى أن المجتمع الدولي سيكون بمقدوره مراقبة سير تنفيذ الاتفاق المؤقت والتحقق مما إذا كانت إيران تلتزم به.

وأضاف قوله "إذا لم تكن ملتزمة فإننا نكون في وضع قوي للرد. ولكن ما نريده هو إتاحة فرصة للجهود الدبلوماسية وإتاحة فرصة لجهود السلام."